الدولة والصحافة وحادث الخطف

ابرز ما في التطورات التي رافقت حادث اختطاف الزميل ميشال ابو جوده ان الزميل العزيز قد اعيد سالما · وقد كان ذلك الهاجس الاهم لدى كافة المواطنين ·

وما من شك في ان عهد الرئيس سليمان فرنجيه قد حقق بذلك مكسبا كبيرا سد به رياحا كثيرة كانت ستهب عليه وعلى حكومته بعد ان راحت الشائعات تتناثر ذات اليمين وذات اليسار ·

الا ان هذا الانجاز الذي تحقق للعهد بجهوده وجهود المقاومة الفلسطينية وجهود القوى الوطنية والموقف المسؤول الذي وقفته الصحافة اللبنانية عموما ، حرصا على سلامة الزميل ابو جوده وقطعا للطريق على الفتنة، ما زال عرضة للتبدد اذا سمح العهد لنفسه ان ينام على حرير لفلفة الموضوع دون تقييم جدي لاسبابه ودوافعه وللاوضاع التي اجازت وقوعه ·

واذا كان لنا ان نتصور انعكاسات الحادث على اوضاع البلاد لو كتبت له خاتمة غير هذه الخاتمة ، فان الضرر الكامن في تجاهل ما حدث سيكون اشد في المدى البعيد من الضرر الذي كان سيقع لو سارت الامور على غير النحو الذي سارت عليه ·

وهنا يدخل موضوع مهم هو موضوع الدولة والصحافة · فكما ان الصحافة اثبتت حرصها على المسؤولية الوطنية من تلقاء ذاتها ، وقد توافرت لديها من المعلومات حول الحادث اكثر بكثير مما سمحت لنفسها بنشره ،فانه يجدر بالدولة ان تقدر هذه المسؤولية بالحفاظ على الحريات الديمقراطية وفي رأسها الحريات الصحفية، فتعيد النظر في القانون الذي اقر اخيرا من غير درس وخلافا لاحكام الدستور . وان تكف عن التلويح بقانون الاحزاب الذي يراد به تقييد حرية الاحزاب والقوى الوطنية ·

وخاصة بعد ان ثبت الدور الفعال الذي لعبته الصحافة والقوى الوطنية في الحفاظ على سلامة الزميل ابو جوده وفي اطفاء نيران الفتنة ··

سليمان الفرزلي